ضريبة مشتريات . اما الشركات فتصل الضريبة الحدية فيها الى ٩٤٪ من مجموع ارباحها(٢) .

وبينما كانت اسرائيل تحاول اعادة الثقة الى سكانها ، بعد تحقيق فك الارتباط بين جيشها وكل من الجيشين المصري والسوري ، وبينما كانت تحاول تسريح جزء كبير من احتياطها حتى تستطيع العودة الى الحياة العادية وتساهم في دفع عجلة الانتاج مجددا اذ بها تفاجأ في تغيير واسع النطاق في اسلوب ونوعية وعمق العمل الفدائي . فقد استطاع العمل الفدائي اقتحام مستوطنات « كريات شمونة » و « معالوت » و « نهاريا » وغيرها من المستوطنات خلال فترة قصيرة لا تتعدى الشهرين مما اثار الذعر في اسرائيل ودفع السلطات الاسرائيلية الى القيام بغارات انتقامية والى اعادة النظر كليا في جهاز دفاعها على الحدود اللبنانية السورية . وقد أدت العمليات الفدائية في شمال الجليل وعلى وجه التحديد في « كريات شمونة » و « معالوت » و « نهاريا » الى هزة نفسية عنيفة في جميع انحاء اسرائيل . وقد رافق هذه الهزة اعادة النظر في كثير من الترتيبات الدفاعية التي كانت السلطات العسكرية قد اقامتها قبل العمليات المشار اليها . فعمدت الى اقامة خط اليكتروني مكهرب على طول الحدود اللبنانية في سفوح جبل الشيخ شرقا وحتى الناقورة غربا في محاولة لمنع الفدائيين من التسلل الى داخل الجليل الاعلى والغربي ، كما قامت بتوزيع الاسلحة على سكان هذه المناطق تحسبا لاية هجمات جديدة . وقد وصلت حالة التوتر الى درجة توقف معها كثير من النشاط الزراعي والتجاري في كثير من المستوطنات الاسرائيلية المتاخمة للحدود اللبنانية . فقد جاء في تقرير للمراسل العسكري لصحيفة دافار جاء فيها ما يلي : «تقوم القوات الاسرائيلية بتمشيط الوديان ومراقبة أعلى التلال وارسال دوريات سيارة واخرى راجلة وتحرس المدارس ومؤسسات التعليم كما تضع حواجز على محاور الطرق كل ذلك ضمن عملية الاستنفار الكبيرة والتي لم يسبق لها مثيل في الجليل الغربي » . أما المراسل العسكري لصحيفة جازيت فيقول بأن الاستنفار العسكري قد شل الحياة اليومية الاعتيادية »(٢) .

في وسط هذا القلق المتزايد ومن خلال النشاط الفدائي المتصاعد ، ومن خلال اقتناع دول المواجهة وخصوصا مصر وسوريا بأن اسرائيل لن تنسحب من الاراضي العربية ولن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الا بقوة السلاح وبالتالي نتيجة للشروع في الحصول على أحدث الاسلحة والطائرات من الاتحاد السوفياتي ، بدا الاقتصاد الاسرائيلي يضعف أمام جميع هذه التطورات ، فالاسعار بدأت ترتفع بشكل لم يسبق له مثيل والاجور تحاول عبثا اللحاق بمستوى الاسعار ، والضرائب تحاول امتصاص أي زيادة ممكنة في الدخل لتمويل الميزانية الدفاعية والانمائية ، وأزمة الطاقة العالمية بعد فرض حظر النفط العربي مع بعض الدول الصديقة لاسرائيل زاد من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية وقلل من امكانية السلع الاسرائيلية للتنافس في الاسواق العالمية . لقد ادت جميع هذه العوامل بالاقتصاد الاسرائيلي الى طريق مسدود : اما التراجع عن الاهداف السياسية والاقتصادية الرئيسية ، او التشبث بهذه الاهداف ومحاولة احتواء الاثار التضخمية وتخفيف العجز في الميزان التجاري عن طريق بعض الاجراءات . وكعادتها في كل مناسبة آثرت اسرائيل الطريق الثاني رغم انه لا يحل المشكلة من جذورها وانما يخفف من حدتها الى حين . وهكذا كان فأقدمت السلطات الاسرائيلية على عدد من اجراءات التقشف في العاشر من نوفمبر من عام ١٩٧٤ .

الاجراءات الاقتصادية الجديدة : تركت حرب اكتوبر من عام ١٩٧٣ آثارا وجراحات